تجاوز حجمها ٧٣٥ مليار ريال

التجارة بين اليمن ودول الخليج.. نمو متواصل يعزز الشراكة الاقتصادية

شهد حجم التجارة بين اليمن ودول الخليج ارتفاعاً كبيرا خلال السنوات الماضية حيث ارتفع من ١٤٥ ملياراً في عام ٢٠٠٠م إلى ٧٣٥,٨مليار ريال في عام ٢٠٠٩م، فيما يتوقع خبراء أن يواصل ارتفاعه خلال الأعوام المقبلة، الأمر الذي يؤكد قدرة الطرفين على تعزيز التكامل الاقتصادي وإمكانية دمج اليمن اقتصادياً في المنظومة الخليجية وانعكاساتها الايجابية على اليمن ودول الخليج.

تحقيق/ علي محمد

◁ الصادرات اليمنية تواجه عوائق في المنافذ الخليجية والواردات تتافس دون مشاكل رغم الإغراق والمنافسات غير المتكافئة

● منذ آلاف السنين شكلت اليمن ودول الخليج نموذجاً رائعا للتكامل التجاري إذ أن القوافل التجارية خلال فصلي الصيف والشتاء والتي كانت تمر عبر الطريق التجاري المشهور بـ طريق البخور والذي يبدأ من السواحل اليمنية الجنوبية في عدن وحضرموت مرورا بمارب والجوف وصنعاء حتى مكة المكرمة والمدينة المنورة وصولاً إلى شمال الجزيرة العربية وشرقاً إلى سواحل الخليج.. قد مثلت إحدى صور التكامل الاقتصادي قبل الاسلام والتي خلدها القران الكريم في سورة قريش.

واليوم وإن تغيرت الصورة.. وحلت الناقلات والسفن محل الجمال، وإن تغير هيكل السلع المصدرة والمستوردة.. وإن تعددت الأسواق التجارية في العالم.. فإن دول الخليج تمثل شريكاً تجارياً هاما بالنسبة لليمن حتى وإن ظلت الحواجز الجمركية والسياسية أحيانا تمثل أهم العوائق أمام قيام تجارة حرة بين الطرفين..

مؤشرات

يعتبر التبادل التجاري أحد أشكال التعاون الاقتصادي بين الجانبين وأحد المجالات التي تحقق المنافع المشتركة بل وتحقق مكاسب لصالح دول الخليج.

وقد شهد التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة إذ ارتفع من ٧٤,٦ مليار ريال عام ١٩٩٨م إلى ١٤٥مليارا عام٢٠٠٠م ثم صعد بنسبة ١٩٠٪ ليصل حجم التبادل التجاري عام ٢٠٠٥م إلى ٤٢١,٧ مليار ريال، ليقفز إلى ٧٣٥,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م. وتظهر الإحصائيات الرسمية ارتفاع حجم الواردات اليمنية من دول الخليج من ٧٠مليار ريال إلى ١١٩ ملياراً وقفزت إلى ٣٣١,٢ مليار ريال ثم ارتفعت إلى ٥٨٦,٨ مليار ريال خلال نفس الفترة، وبالمقابل ارتفعت الصادرات اليمنية إلى تلك الدول من ١٤,٤ مليار ريال إلى ٢٥,٦ مليار ريال لتقفز أيضا إلى ٩٠ مليار ريال ثم وصلت إلى ١٤٩,٤مليار ريال الأمر الذي يشير إلى النمو الكبير في حجم التبادل التجاري بين الجانبين نتيجة تطور العلاقات السياسية بين اليمن والخليج والتوجه نحو تهيئة الاقتصاد اليمني للإندماج في الاقتصاد الخليجي .

لكن الملاحظ أن الميزان التجاري ما يزال في صالح البلدان الخليجية الست إذ ارتفع عجز الميزان التجاري اليمني من ٥٥,٦ مليار ريال إلى ٩٣,٩ مليار ريال ثم إلى ٢٤٠,٨ مليار ريال ليصل إلى ٤٣٧ مليار ريال خلال نفس الفترة.

اختلال

ويرجع مدير عام الدراسات بوزارة التخطيط اختلال الميزان التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع قيمة الواردات عن الصادرات وذلك نتيجة استيراد اليمن عدداً كبيرا من السلع والمنتجات من دول الخليج سواء السلع والمنتجات الخليجية المحلية أو السلع المعاد تصديرها إضافة إلى أن المغتربين اليمنيين يساهمون بازدياد اختلال ميزان المدفوعات من خلال السلع التي يدخلونها إلى السوق اليمنية.

وتمثل الواردات اليمنية من دول الخليج نحو ٣١٪ من إجمالي التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٩م بينما تمثل الصادرات اليمنية نحو ١١,٨٪ فقط من إجمالي الصادرات اليمنية للخارج.

ومن الملاحظ أن انخفاض حجم الصادرات اليمنية إلى الأسواق الخليجية يعود إلى قلة عدد السلع اليمنية المتاحة للتصدير حيث يمثل النفط الخام النسبة العظمى من الصادرات اليمنية إلى الخارج ٩٣٪ بالإضافة إلى وجود مجموعة من ١٤,٤ مليار ريال المعوقات والصعوبات التي تواجهها الصادرات اليمنية في الأسواق الخليجية وبالذات أسواق المملكة العربية السعودية.

وما تزال الإمارات العربية المتحدة تمثل الشريك التجاري الأول ليس خليجيا فحسب وإنما على المستوى العربي حيث شهد حجم التبادل التجاري ارتفاعا كبيراً خلال السنوات الأخيرة إذ زاد من ٢٣,٧ مليار ريال عام ١٩٩٨م إلى٤٣,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٠م، ليقفز بنسبة ٣٩٤٪ عام ٢٠٠٥م ليصل إلى ٢١٤,٣ مليار ريال ثم ارتفع إلى ٤٠٨,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م وقد قفزت الواردات اليمنية من الإمارات من ٢٢,٢ مليار ريال إلى ٣٧,٣ مليار ريال ثم إلى ١٧٣,٥ مليار ريال إلى ٣٢١,٦ مليار ريال بينما زادت الصادرات اليمنية إليها من ١,٥ مليار ريال إلى ٥,٩ مليار ريال ثم إلى ٤٠,٧ مليار ريال و٨٧,٣ مليار ريال ليسجل بذلك الميزان التجاري اليمني عجزا بلغ ٢٠ ملياراً و٣١مليارا و٢٣٣,٧ ملياراً ريال خلال نفس الفترة.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية في دول مجلس التعاون الخليجي إذ ارتفع حجم التبادل التجاري من ٢٩ مليار ريال إلى ٥٤,٤ مليار ثم قفز إلى ١٠٦,٤ مليار و١٧٧,١ مليار ريال خلال نفس الفترة. وسجلت الصادرات اليمنية إلى السعودية ارتفاعا ملحوظا حيث زادت من ٤,٥ مليار ريال إلى ٧,٧ مليار ريال ثم إلى ٢٤,٥ مليار، وتحتل دولة الكويت المرتبة الثالثة حيث سجل حجم التبادل التجاري ارتفاعا من ١٨ مليار ريال إلى ٢٩ ملياراً ثم إلى ٨٣,٥ مليار ريال ليصل إلى ١٠٤ مليارات ريال حيث زادت الصادرات اليمنية إلى الكويت من ٨ مليارات إلى ١١ مليار أ ثم ارتفعت إلى ٢٢ مليار ريال غير أنها تراجعت إلى ٢٠ مليار ريال، كما نمت الواردات من ١٠ مليارات ريال إلى ١٧,٥ مليار ريال ثم إلى ٦١ مليار ريال لتصل إلى ٨٤,٢ مليار ريال، بينما بلغ عجز الميزان التجاري اليمني ٢,١ مليار ريال و٦ مليارات و٣٨,٧ مليار ريال و٦٤,٢ مليار ريال خلال نفس الفترة.

أما حجم التبادل التجاري بين اليمن وسلطنة عمان، التي جاءت في المرتبة الرابعة، فقد ارتفع من ٩٠٨ ملايين ريال إلى ١٢ ملياراً، ثم إلى ١٤,٤ مليار ريال، ليصل إلى ٣٩,٤ مليار ريال، حيث بلغت الواردات اليمنية ٨١٣ مليوناً و١١,٧ مليار و١٢,٤ مليار ريال، ثم وصلت إلى ٣٦,٨ مليار ريال، كما بلغت الصادرات اليمنية ٩٤ مليوناً و٢٦٨ مليوناً و١,٩ مليار ريال و٢,٦ مليار ريال، فيما بلغ العجز التجاري لبلادنا ٧١٩ مليوناً و١١,٥ مليار و١٠,٥ مليار ريال و٣٤,٢ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وجاءت دولة قطر في المرتبة الخامسة، حيث زاد حجم التبادل التجاري معها من ١٦٢,٧ مليون ريال إلى ٨٣٦,٣ مليون إلى ١,٥ مليار، ليرتفع إلى ٤,١ مليار ريال، إذ زادت الصادرات اليمنية إليها من ١٠,٤ مليون ريال إلى ١٨٢ مليوناً، ثم إلى ٥٨٩ مليوناً، لتصل إلى ٨٢٠ مليون ريال، بينما ارتفعت الواردات منها من ١٥٢,٣ مليون ريال إلى ٦٥٣,٣ مليون، ثم ٩٤٥ مليوناً، لترتفع إلى ٣,٣ مليار ريال، ليبلغ بذلك عجز الميزان التجاري معها ١٤١,٨ مليون و٤٧٠,٣ مليون و٣٥٥,٧ مليون و٢,٤ مليون ريال.

أما حجم التبادل التجاري بين بلادنا والبحرين، التي جاءت في المرتبة السادسة، فقد انخفض من ٨٦٢ مليون ريال عام ١٩٩٨م إلى ٤٧١ مليوناً عام ٢٠٠٠م، ليعود للارتفاع إلى ١,٤ مليار ريال عام ٢٠٠٥م، ثم عاد للارتفاع إلى ٢,٣ مليار ريال، إذ انخفضت صادرات بلادنا من ٦٦ مليون ريال إلى ٥٥٧ ألفاً ثم ارتفعت إلى ١٠١ مليون ريال، غير أنها تراجعت عام ٢٠٠٩م إلى ١٤٨ مليون ريال، كما تراجعت وارداتنا منها من ٧٩٦ مليون ريال إلى ٤٧١ مليوناً، لتعود للارتفاع إلى ١,٢ مليار و٢,٢ مليار ريال، ليسجل بذلك الميزان التجاري عجزاً بلغ ٧٣٠ مليون ريال و٤٧٠ مليوناً و١,١ مليار ريال و٢,٦٦ مليار ريال خلال نفس الفترة.

أهم الشركاء

وتمثل الدول الخليجية أهم الشركاء التجاريين لليمن، حيث تستحوذ على النصيب الأكبر من واردات اليمن من السلع المختلفة، وبالتالي فإن غلبة الواردات اليمنية من الدول الخليجية على حجم صادراتها تشير إلى أن اليمن تعتبر امتداداً للسوق الخليجية، إذ يوفر حجم سكانها الذي يبلغ نحو ٢١ مليون نسمة سوقاً استهلاكية كبيرة للسلع والمنتجات الخليجية، الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع اقتصاديات الإنتاج الكبير.

من ناحية ثانية تبدو أهمية الأسواق الخليجية بالنسبة للصادرات اليمنية من حيث كونها أهم الأسواق الخارجية استيعاباً للصادرات اليمنية غير النفطية والمتمثلة في المنتجات الزراعية والسمكية، على عكس الأسواق الآسيوية التي يمثل النفط الخام السلعة الرئيسية المصدرة إليها، وبالتالي فإن الإمكانيات متاحة أمام اليمن لزيادة صادراتها غير النفطية إلى الأسواق الخليجية، إذ تستوعب السوق السعودية بمفردها نحو ٩٥٪ من حجم الصادرات الزراعية، وحوالي ٧٠٪ من حجم الصادرات السمكية السنوية، وبالتالي فإن هذه الأسواق التي يصل حجم وارداتها الغذائية السنوية إلى حوالي ١٠ مليارات دولار تعتبر أهم الأسواق الواعدة لليمن، إذ يمكنها استيعاب كامل الصادرات الزراعية والسمكية الحالية والمتوقعة مستقبلاً، خصوصاً وأن جغرافية اليمن – القرب الجغرافي – تمثل حافزاً لخفض تكاليف النقل والشحن وتجنب التلف والعطب الذي قد يصيب مثل هذه السلع والمنتجات فيما لو صدرت إلى بلدان بعيدة، وهذه الميزة تزيد من القدرات التنافسية للصادرات اليمنية في الأسواق الخليجية.

إمكانية تصديرية

وتظهر الدراسات أنه يمكن لليمن أن تقوم بتصدير العديد من المنتجات الصناعية، أهمها صناعة استخراج الملح والجبس والكلس والرخام والجرانيت وأحجار الزينة والبناء والحصى والرمل والبلاط وغيرها من المواد والخامات الصناعية التي تتميز بها اليمن.

وإذا كانت اليمن تعتبر من الأسواق التقليدية والواعدة للمنتجات الخليجية، فإنها تشكل أيضاً بموقعها الجغرافي منفذاً هاماً لتعريف المنتجات الخليجية إلى الأسواق العالمية، وبالذات إلى دول القرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا، إذ أن الموقع الاستراتيجي الهام لليمن وامتلاكها موانئ تطل على البحر العربي المطل على المحيط الهندي الذي يقع على ضفته الأخرى أهم موانئ التصدير في العالم، بالإضافة إلى الموانئ الأخرى في البحر الأحمر، تشكل جسر عبور للصادرات الخليجية إلى الأسواق العالمية.

معوقات

ويرى اقتصاديون أن العلاقات التجارية اليمنية – الخليجية تتسم بالعديد من المفارقات والتناقضات، ففي الوقت الذي فتحت اليمن المنافذ على مصراعيها للسلع والمنتجات الخليجية، إلا أن الصادرات اليمنية لا تزال تواجه بعض الصعوبات التي تعيق وصولها إلى الأسواق الخليجية، إذ يتم وضع العديد من القيود والعوائق والكثير من الشروط التعجيزية أمام الصادرات اليمنية.

ونتيجة لتلك العوائق يتعرض المصدر اليمني لأعباء مالية إضافية وخسائر باهظة نظراً لتأخير الصادرات اليمنية في المنافذ الجمركية، سواء تلك المصدرة لأسواق المملكة العربية السعودية أم المارة عبر أراضيها عبور الترانزيت لأسواق الدول الخليجية الأخرى، وبالتالي فإن تأخير الصادرات أو إعادة نقلها عبر ناقلات مبردة أخرى يعرض الشحنات المصدرة لعوامل التدهور والتلف.

يحدث هذا في الوقت الذي تتميز الصادرات الزراعية والسمكية اليمنية عن غيرها من السلع المماثلة والمستوردة من الدول الأخرى بالعديد من المزايا، وفي الوقت الذي لا تزال هناك احتياجات في الأسواق الخليجية لمثل هذه السلع، الأمر الذي يؤكد أن الصادرات الزراعية والسمكية ليس لها أي تأثير على المنتجات المحلية المماثلة في البلدان الخليجية، وبالتالي لا توجد أي مخاطر تذكر على الاقتصاد الخليجي.

أعباء على الصناعة

وفي المقابل فإن المنتجات الصناعية الخليجية التي أغرقت السوق اليمنية قد أثرت سلباً على الصناعات اليمنية، خصوصاً الصناعات الغذائية والصناعات الإنشائية كالطلاء وغيرها من الصناعات الاستهلاكية الأخرى، وهو ما أفصح عنه العديد من رجال الأعمال والصناعيين اليمنيين ونبّهت إليه جمعية الصناعيين اليمنيين، إذ أن الإغراق قد أدى إلى توقف عدد من من الخطوط الإنتاجية في العديد من المصانع اليمنية، بل وإلى إفلاس وإغلاق بعض المصانع الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة المنافسة غير المتكافئة، حيث أن الصناعات الخليجية تتلقى دعماً كبيراً من دولها، بينما ترتفع تكاليف الإنتاج للصناعات اليمنية نتيجة عدم توفر البنى التحتية وتعدد الضرائب والرسوم الجمركية، الأمر الذي خلق تنافساً غير متكافئ بين منتجات الطرفين.

إزالة العوائق

ولكي يتحقق التكامل التجاري وتتوزع المكاسب بين الجميع، فإن الخليجيين مطالبون بإزالة المعوقات الإدارية والحواجز المصطنعة التي توضع أمام الصادرات اليمنية ومنحها الأفضلية، كما أن على اليمن توفير البنى التحتية اللازمة للصناعات والمنتجات اليمنية وتنفيذ سياسات مالية ونقدية محفزة وتوفير الخدمات التمويلية للصادرات اليمنية لزيادة قدراتها التنافسية، كما أن على القطاع الخاص الاستفادة من خبرات نظرائهم في دول الخليج والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والاهتمام بالجودة والارتقاء بمنتجاتهم إلى مستوى الإنتاج الخليجي، ليس فقط في الجودة، ولكن من حيث السعر أيضاً، فإذا ما تم ذلك فإن التكامل التجاري سيحقق الغايات المنشودة وسيسهم في تعميق الاندماج الاقتصادي وتحقيق المنافع المشتركة لليمن والخليج.

مؤشرات اقتصادية

السعودية تخصص ٢٥٪ من إنتاج دقيق الصوامع لخدمة الحجاج

● الثورة / متابعات

كشف مدير المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق المهندس وليد الخريجي عن خطة للاهتمام بالمنطقة الغربية خلال الفترة الحالية من خلال توفير الدقيق للمواطنين والاستعداد لموسم الحج للعام الجاري ١٤٣٢هـ.

وقال الخريجي إنه تم تخصيص ربع إنتاج الصوامع من الدقيق لتغذية المنافذ والمخابز خلال موسم الحج لمنطقة مكة المكرمة، لخدمة الحجاج والمواطنين خلال تلك الفترة، وفقاً لصحيفة "المدينة" السعودية.

وأضاف انه سيتم الاهتمام بالموانئ من خلال توسعة الصوامع لتصل طاقتها الإنتاجية إلى ١٤٠ ألف طن سواء لصوامع محافظة جدة أو صوامع المنطقة الشرقية التي تصل طاقتها ايضاً لـ١٤٠ الف طن، هذا عدا صوامع المدينة المنورة التي تصل طاقتها إلى ٦٠ الف طن، والجموم التي تقع بين مكة وجدة حيث سيصل إنتاجها إلى ٢٥٠ الف طن لتخدم كل من مكة المكرمة وجدة على حد سواء.

واكد الخريجي أن الاستعدادات لموسم الحج بدأت من خلال توفير كميات كبيرة في منطقة مكة المكرمة، حيث يخصص أكثر من ربع إنتاج الصوامع لهذه المنطقة خدمة للحجاج والمعتمرين على حد سواء، إضافة إلى خدمة المواطنين ولتحقيق اهداف الخطة، تم توفير ٣٠ الف طن من الدقيق اسبوعياً للمخابز لمواكبة زيادة الطلب إضافة لتخصيص زيادة في التوزيع في مكة المكرمة والمشاعر، وجدة والطائف ليصل معدل زيادة التوزيع بين ١٠ و١٥٪، مع تخصيص أكثر من ٦٠٠ ألف كيس كرصيد لصوامع الغلال في محافظة جدة ومليوني كيس في مناطق المملكة لأي طارئ قد يحدث مما يعطي اماناً ووفرة لموسم هذا العام سواء للحجاج او المواطنين، حيث إن هذه الزيادة مخصصة بغض النظر عن كميات التوزيع الطبيعية.

وفيما يتعلق بخطة خصخصة قطاع المطاحن، أوضح المهندس الخريجي انه سيتم إنشاء ٤ شركات لمطاحن الدقيق، وهي الآن قيد الدراسة وتدخل في إطار خطة المؤسسة، مشيراً إلى ان الشركات الاربع ستوزع على اربع مناطق في المملكة، حيث ستتنافس فيما بينها لخدمة المستهلك وتحقيق الجودة للدقيق المدعوم مع إبقاء الصوامع كما هي، حيث سيتم توسعة صوامع جدة والدمام وجازان والجموم والأحساء، لافتاً إلى أن الصوامع لديها ٧١٠ الاف طن من مخزون الدقيق.

البنوك المصرية غير قادرة على تمويل عجز الميزانية العامة

● الثورة / متابعات

قال وزير المالية المصري الدكتور حازم الببلاوي: إن البنوك المحلية بلغت تقريبا الحد الاقصى من الإقراض بما لا يمكنها من تغطية عجز الميزانية العامة وأنه سوف يتعين على الحكومة البحث عن تمويل من الخارج.

ومن المقرر أن تبدأ مصر محادثات هذا الأسبوع مع صندوق النقد الدولي بعد اربعة أشهر من رفضها اتفاقا بقيمة ٣,٢ مليار دولار كان الصندوق قد عرضه في الصيف.

وتسعى القاهرة أيضا لتدبير تمويل من دول خليجية ومقرضين دوليين آخرين.

وقال وزير المالية حازم الببلاوي في ندوة بشأن الاقتصاد: "اقتراضنا من السوق المحلي كبير وبلغ مستويات أكاد أقول إنها زائدة عن الحد"، مشيراً إلى أن أسعار أذون الخزانة آخذة في الارتفاع وأن الحكومة اضطرت مرارا لإلغاء مناقصات نظرا لضعف الطلب.

وارتفع متوسط العائد على أذون خزانة لأجل ٩١ يوما فوق ١٣٪ في نهاية سبتمبر من أعلى بقليل من ١١ ٪ في ابريل .

وأضاف الببلاوي: "هذا عبء خطير لكن ليس خطيرا فقط لأن الدولة ستدفع هذه السنة والسنة القادمة مبالغ كبيرة.. إنما لأنه ... يحرم البنوك من أن تقوم بالوظيفة البساسية وهي أن تمول الاقتصاد."

وتضرر الاقتصاد المصري بعد انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير وتسببت في تراجع السياحة ونزوح جماعي للمستثمرين الأجانب. وقالت شركة جيوبوليسيتي الاستشارية في تقرير الأسبوع الماضي أن الانتفاضة كلفت الاقتصاد المصري ٩,٩٨ مليار دولار حتى سبتمبر.

وعندما رفضت مصر قروض صندوق النقد في الصيف قال وزير المالية في ذلك الحين: إن المجلس العسكري الحاكم لا يرغب في زيادة الدين. وتولى الببلاوي وزارة المالية في يوليو

وقال خبراء في ذلك الحين إن الحكومة ستضطر على الارجح للعودة الى صندوق النقد. وقال محللون إنها تمهد للرأي العام حاليا على الأرجح لتغيير السياسة.

ويرتاب كثير من المصريين في الاقتراض من منظمات مدعومة من الغرب خشية أن يكون مرتبطا بشروط سياسية غير معلنة.

ولفت الببلاوي إلى أن عجز الميزانية في العام الذي بدأ في يوليو يقدر بنسبة ٢٧-٢٨ ٪ من الإنفاق الإجمالي ورجح نمو هذا الرقم بنهاية العام.

وأضاف: إن نحو ٣٣٪ من الإنفاق الإجمالي موجه للدعم و٢٢٪ لسداد فوائد الدين المصري وهو ما يعني أن ٥٥ ٪ من الميزانية خارج سيطرة وزارة المالية.

وقال: "تمويل العجز بموارد من الخارج ليس فقط يؤمن سلامة الميزانية إنما أيضا يخفف الضغط على ميزان المدفوعات"

صندوق النقد يؤكد أن المساعدات الحكومية غير فعالة في نمو اقتصاد الدول العربية

● الثورة / متابعات

أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي مسعود أحمد أن الدعم والمساعدات التي أقرتها الحكومات العربية لتخفيف العبء، عن شعوبها لم تنعكس بالنمو الاقتصادي لهذه البلدان بسبب عدم ذهاب الأموال إلى استثمارات مستدامة، موضحا أن هذا النوع من الدعم غير فعال في حماية الفقراء، كون جزءً كبير منه يذهب إلى أشخاص ليسوا بحاجة إلى الدعم.

وتوقع أحمد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول المنطقة المصدرة للنفط إلى ٥٪ تقريباً في ٢٠١١م، ليستقر بعدها عند حوالي ٤٪ في ٢٠١٢م.

واستند أحمد في توقعاته إلى تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان الذي أعلن عنه أمس في دبي.

ووفقاً للتقرير، ساهم استمرار المستوى المرتفع لأسعار الطاقة في تحسين النشاط الاقتصادي والأوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية لمعظم بلدان المنطقة المصدرة للنفط. وتوقع التقرير أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتلك الدول نمواً في عام ٢٠١١م بنسبة تصل إلى ٥٪ تقريباً، ليعود ويتراجع إلى حوالي ٤٪ في عام ٢٠١٢م أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي زادت إنتاجها النفطي مؤقتاً لمواجهة ارتفاع أسعار النفط ونقص الإنتاج الليبي، فمن المتوقع أن يصل نموها إلى أكثر من ٧٪.

ومن المتوقع أن يرتفع فائض الحسابات الجارية الخارجية المجمعة للدول المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) من ٢٠٢ إلى ٣٢٤ مليار دولار أمريكي، ومن ١٦٣ إلى ٧٧٩ مليار دولار أمريكي لدول مجلس التعاون. وفي كثير من البلدان، تجري الاستفادة من الحيز المالي الإضافي في إجراء زيادة تدريجية في الإنفاق وتقديم دعم إضافي للقطاع غير النفطي الذي يتوقع أن ينمو بمعدل ٤,٥٪ في فترة ٢٠١١-٢٠١٢م.

وأكد أحمد أن تكثيف البلدان المصدرة للنفط في المنطقة لإنتاجها النفطي ساهم في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها ليبيا بشكل كبير في استقرار سوق الطاقة العالمي. ومن المنطقي أن يرتفع حجم إنفاقها المالي لتلبية احتياجاتها الاجتماعية. وبالنظر إلى المستقبل، نجد أن اتساع العجز المالي في القطاعات غير النفطية سيجعل العديد من البلدان أكثر عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط، في حين تزداد المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي."

ارتفاع طلبيات السلع المعمرة في امريكا خلال سبتمبر

● الثورة / متابعات

ذكرت وزارة التجارة الأمريكية أمس الاربعاء أن الطلب على العديد من السلع المعمرة الامريكية ارتفع متجاوزا التوقعات في سبتمبر ايلول ليسجل أعلى زيادة في ستة أشهر مما يعزز وجهة النظر القائلة بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في الربع الثالث رغم ان الطلبيات الجديدة على معدات النقل تراجعت.

وذكرت الوزارة إن طلبيات السلع المعمرة باستثناء معدات النقل ارتفعت ١,٧٪ بعدما نزلت ٠,٤ ٪ في اغسطس . وكان اقتصاديون توقعوا ارتفاعها بنسبة ٠,٤ ٪.

لكن انخفاض الطلب على وسائل النقل مع تراجع الحجز للسيارات والطائرات المدنية ادى لتراجع الطلبيات الكلية بنسبة ٠,٨ ٪. ويأتي ذلك إثر انخفاضها ٠,١ ٪ في اغسطس كما يأتي متمشيا مع توقعات محللين بتراجع نسبته ٠,٩ ٪وتراجعت طلبيات وسائل النقل ٧,٥ ٪وهو أعلى تراجع منذ ابريل.

ويعطي التقرير دليلا اخر على نمو النشاط الاقتصادي في الربع الثالث بعد نتائج ضعيفة في النصف الاول. ورغم تراجع نشاط الصناعات التحويلية في الاشهر الاخيرة فإن تقرير السلع المعمرة لشهر سبتمبر يشير الى صمود كامن.

٧ مليارات دولار قيمة واردات الجزائر الغذائية خلال ٩ أشهر

● الثورة / متابعات

ارتفعت واردات الجزائر الغذائية بأكثر من ٦٦ ٪ في الاشهر التسعة الاولى من العام ٢٠١١م بسبب ارتفاع واردات الحبوب، بحسب ما ذكره بيان صادر عن الجمارك الجزائرية نشر أمس الأول.

وقال البيان: إن قيمة الواردات الغذائية خلال الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي بلغت ٧,٢٩ مليار دولار، مقابل ١,٣٧ مليار دولار العام ٢٠١٠م.

وتابع: ان واردات المنتجات الغذائية تمثل ٢٠,٨٠٪ من إجمالي واردات الجزائر، فيما تشكل واردات الحبوب ومعظمها من القمح ٤٢,٣١٪ من نسبة الواردات الغذائية.

وارجع البيان ارتفاع الواردات الغذائية أساسا إلى ارتفاع واردات الحبوب ومنه بالخصوص القمح بنسبة ١,٣٠٩٪ لتبلغ ٣ مليارات دولار مقابل ١,٤٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٠م.

وبلغت قيمة واردات القمح ٢,١٧ مليار دولار خلال الفترة المرجعية، منها ٥,٧٢ مليون طن من القمح الصلب (القاسي) واللين، مقابل أقل من مليار دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٠م.

فيما ارتفعت الواردات الإجمالية الجزائرية بنسبة ١٧,٤٠ ٪ خلال الفترة المرجعية، لتبلغ ٣٥,٠٥ مليار دولار مقابل ٢٩,٨٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٠م.

ورشة عمل لمناقشة مسودة تخفيف الصراعات حول المياه بدلتا أبين

أبين/سبأ

بدأت بمحافظة أبين أمس ورشة عمل لمناقشة مسودة مهام اللجان الفرعية لتخفيف الصراعات حول المياه بدلتا أبين نظمتها لجنة الحوض المائي بالدلتا ، وبدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (جي تي زد).

وفي مفتتح الورشة التي شارك فيها عدد من الاختصاصيين في المياه والري والجمعيات المهتمة بالحفاظ على المياه، أكد وكيل محافظة أبين احمد ناصر جرفوش على أهمية الحفاظ على المياه والعمل باتجاه تقليل الصراعات حول المياه في دلتا أبين وتنظيم اللوائح المنظمة لعملية الحفر والوقوف بحزم ضد الحفر العشوائي .

من جانبه استعرض مدير الوحدة التنفيذية للموارد المائية بالمحافظة المهندس خالد بلعيدي الجهود المبذولة من قبل السلطة المحلية للحفاظ على مياه حوض دلتا أبين وإشراك المجتمع المحلي وهيئاته المختلفة لتقليل المخاطر المتعلقة بمياه الحوض .

فيما استعرض مستشار الـ(جي تي زد) ناصر اليزيدي في ورقته المقدمة للورشة أضرار استخراج المياه الجوفية بطرق عشوائية، وضرورة تعزيز دور السلطات الحكومية في إدارة الموارد المائية للحد من تلك الممارسات .

وخلصت الورقة إلى استقصاء وتشخيص المشكلات المحلية لمصادر المياه والقيم والعادات والأعراف المتوارثة على حقوق المياه وكذلك التعرف على إمكانيات تطبيق التشريعات المائية الحديثة.

مناقشة القضايا المتعلقة بتحصيل الموارد المالية بلحج

لحج/سبأ

ناقش اجتماع مشترك للمكتب التنفيذي والهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة لحج ومدراء عموم والأمناء العامون بالمديريات برئاسة محافظ المحافظة احمد عبدالله المجيدي عدداً من القضايا المتعلقة بتحصيل الموارد المالية .

وتطرق الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي علي حيدرة ماطر إلى عدد من القضايا المتعلقة بالجوانب الإدارية وكيفية التعامل مع قضايا المواطنين وسرعة البت في حلها وفقا للإمكانيات المتاحة .

وأستمع المحافظ المجيدي إلى العديد من الملاحظات والمقترحات من قبل المدراء والأمناء العامون وتم الرد عليها .

وفي الاجتماع أشار المحافظ المجيدي إلى ان الصرفيات بالمحافظة المقدمة من الدولة تتجاوز ١٨مليار ريال فيما إيرادات المحافظة لاتتجاوز مليار ريال.. مؤكدا على ضرورة مضاعفة الجهود في تحصيل الإيرادات إلى ما هو أفضل حسب البرامج والخطط المرسومة من قبل المكاتب المعنية .

ودعا المجيدي أعضاء المكتب التنفيذي والسلطة المحلية إلى تحمل مسئولياتهم والاضطلاع بالمسئولية وتأدية واجباتهم في تحصيل الإيرادات وحل مشاكل المواطنين وإيجاد الحلول المناسبة لأي مشاكل او معوقات.. مؤكدا على الدور البطولي لمديريات ردفان الأربع في مختلف الميادين.. مؤكدا على أهمية الحفاظ على ذلك الدور الوطني البطولي والبارز لأن هناك من يسيء إلى هذه المديريات من خلال ارتكاب أعمال النهب والتقطع.. داعيا كافة مشائخ وعقلاء ردفان إلى الوقوف في وجه اولئك المخربين والمسيئين الى تاريخ المديريات النضالي .

وكان المحافظ المجيدي سلم في بداية الاجتماع درع المحافظة لمؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية بمحافظة عدن تقديراً وعرفانا لإنجاح فعاليات المخيم الطبي المجاني لجراحة العيون الذي نفذته المؤسسة في مستشفى ابن خلدون خلال الفترة ٨ - ١٨ من أكتوبر الجاري .

تفريغ ٢١٧ حاوية بضائع متنوعة للسوق المحلية بميناء عدن

عدن/سبأ

أفرغت السفينة الأمريكية مانولس بميناء الحاويات بعدن أمس ٢١٧ حاوية بضائع وواردات مواد غذائية والكماليات المتنوعة تزن ألفين و٧١٢ طناً للتسويق المحلي وكذا معدات فنية تزن ٨٧ طناً متخصصة للمشاريع لاستثمارية.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي لميناء عدن تلقت لـ"سبأ" نسخة منها أن عدداً من السفن التجارية المحملة بالمواد الغذائية والبناء وناقلات النفط وغاز الطبخ المنزلي والماشية تنتظر خارج الميناء لتفريغ حمولتها.